

واقع التنمية المستدامة وإدارتها في الجزائر

تاريخ قبول المقال للنشر : 2017/05/12

تاريخ إرسال المقال : 2017/03/21

مشان عبد الكريم

جامعة محمد بوضياف - المسيلة

الملخص :

تعد التنمية المستدامة حديث الساعة، وأصبحت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات. وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال، فبادرت الجزائر مثلها مثل الدول العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية من خلال وضع إطار قانوني صارم ومتخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم انجازها بالشكل المخطط، وهذا ما سوف نتناوله من خلال هذا البحث.

الكلمات المفتاحية : التنمية المستدامة، البيئة، الإدارة البيئية

Abstract:

Sustainable development is a modern and important concern of various governments. It is an essential demand for justice and equity in the distribution of development gains and wealth among different generations. Algeria, like the Arab countries, has undertaken to allocate significant amounts to support and reflect sustainable development in most vital areas through the development of a strict and specialized legal framework, control of polluting activities and compliance with international standards, Environmental protection fees are paid by institutions to monitor their activities, and future projects are considered strategic if they are completed as planned, and this is what we will address through this research.

Keywords: sustainable development, environment, environmental management

مقدمة:

منذ التسعينيات من القرن العشرين أصبحت التنمية المستدامة تحتل مكانا بارزا على المستوى الدولي، وغدت من أهم اهتمامات مختلف الحكومات. وهي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين مختلف الأجيال. فبادرت الجزائر، مثلها مثل الدول العربية إلى تخصيص مبالغ معتبرة لدعم وتجسيد التنمية المستدامة في معظم المجالات الحيوية ولاسيما في المجال البيئي معتمدة على ثلاث وسائل هي وضع إطار قانوني صارم ومتخصص، مراقبة النشاطات المسببة للتلوث وإخضاعها للمعايير الدولية، ووضع رسوم خاصة بحماية البيئة تدفع المؤسسات لمراقبة نشاطاتها، إضافة إلى الرسم المشجع للمؤسسات التي تتخلص من نفاياتها بالمعالجة بدل التخزين أو الرمي، كما سطرت مشاريع مستقبلية تعتبر إستراتيجية إذا ما تم انجازها بالشكل المرسوم أو المخطط، وهذا ما سوف نتناوله من خلال هذا البحث وبهذا نطرح الإشكالية التالية:

ما هي الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتحقيق التنمية المستدامة؟
وقد قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى ثلاثة محاور أساسية: واقع، معوقات وآفاق التنمية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: واقع التنمية المستدامة في الجزائر¹

أولا: أهداف التنمية المستدامة:

- تحقيق السلام والأمن على أسس عادلة وإزالة بؤر التوتر.
- الحد من الفقر والبطالة
- تحقيق المواءمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة
- القضاء على الأمية و تطوير مناهج وأساليب التربية والتعليم والبحث العلمي و التقني بما يتوافق مع إحتياجات التنمية المستدامة.
- دعم وتطوير المؤسسات التنموية و البيئية وتعزيز بناء القدرات البشرية وإرساء مفهوم المواطنة البيئية .
- الحد من تدهور البيئة و الموارد الطبيعية ، والعمل على إدارتها بشكل مستدام يحقق الأمن الغذائي والمائي و المحافظة على النظم الايكولوجية والتنوع الحيوي ومكافحة التصحر .
- تطوير القطاعات الإنتاجية وتكاملها وإتباع نظم الإدارة البيئية المتكاملة وأساليب الإنتاج الأنظف وتحسين الكفاءة الإنتاجية لرفع القدرة التنافسية للمنتجات وتعزيز قدرات التنبؤ بالحوادث الصناعية والكوارث الطبيعية والاستعداد لها .
- دعم دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني وتشجيع مشاركتهم في وضع و تنفيذ خطط التنمية المستدامة وتعزيز دور المرأة ومكانتها في المجتمع .
- إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر تتطلب صياغة أولويات العمل المشترك على النحو التالي :
- تطبيق سياسات متكاملة للحد من الفقر أهمها تسيير التأقلم مع السياسات الإصلاح

الاقتصادي ورفع مستوى التأهيل المهني والتعليم العام والفني وإيجاد فرص العمل المناسبة، وترشيد وحسن استغلال الثروات المتاحة ، وإيجاد حلول عملية لمشكلة الديون، وتعزيز دور القطاع الخاص والمجتمع المدني في المشاركة في وضع وتنفيذ برامج التنمية المستدامة.

- وضع سياسة سكانية متكاملة ومعالجة اختلال التوازن السكاني بين الريف والمدن .
- سن التشريعات الملزمة وتنفيذ السياسات المتكاملة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتقييم الدوري لها ورفع الوعي لجميع فئات المجتمع وتطبيق سياسات إنمائية سليمة تأخذ بعين الاعتبار محدودية الموارد الطبيعية المتاحة وتوزيعها.
- تطبيق أساليب الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتطوير مصادر إضافية للمياه كتحلية مياه البحر وتنمية الموارد المائية باستخدام تقنيات عملية ومتطورة كإعادة تدوير مياه الصرف المعالجة والحد من الفاقد.
- وضع سياسات بيئية واقتصادية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها و الحد من آثارها السلبية على الإنسان و البيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة.
- إيلاء التنمية البشرية اهتماما أكبر من خلال تعزيز السياسات الوطنية والإقليمية التي تهتم بصحة الإنسان ورعاية الطفولة والأمومة والشيخوخة وذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للمحافظة على التماسك الأسري و تطوير مناهج التربية والتعليم في مختلف المراحل ودعم مراكز البحث العلمي و التقني ورفع مستوى الوعي و الثقافة و التأهيل
- بذل المزيد من الجهود الإيجابية لتحقيق التكامل بين الإستراتيجيات الصحية و البيئية و خاصة من حيث توفير الغذاء ومياه الشرب السليمة ، ومعالجة مياه الصرف والمخلفات الصلبة، و التحكم أو الحد من المخاطر المحتملة من الكيماويات و التلوث بمختلف أنواعه
- تشجيع الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الاجتماعية والاقتصادية و البيئية في الخطط و السياسات و البرامج القطاعية و دعم الفرص الجديدة لتحقيق التنمية المستدامة و الحد من الآثار السلبية على الصحة و البيئة
- تحديث التشريعات والقوانين ، ودعم التجارة الحرة ، وتطوير أساليب الإنتاج والتسويق للمنتجات الجزائرية، لجعلها أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ، وحماية حقوق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحجم بما في ذلك الصناعات والحرف التقليدية.
- إدخال تحسينات ملموسة في البنية التحتية والمؤسسية وتحديث وسائل الاتصالات والمواصلات لتسيير انتقال الأفراد و رؤوس الأموال و المعلومات لتحقيق التكامل العربي ، وإرساء شراكة حقيقية بين القطاعين الخاص و الحكومي.
- الحرص على الانضمام إلى الاتفاقيات البيئية الدولية المتعددة الأطراف بما يخدم الصالح العام ، وتعزيز التعاون الإقليمي في مجال المحافظة على البيئة ، ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في التعامل مع الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تنفيذ السياسات و البرامج الدولية لمعالجة المشاكل البيئية العالمية وتعويضها بما يكفل عدم

إعاقة برامجها التنموية

قد تم إنجاز العديد من الأعمال المهمة في إطار مجهودات التنمية خلال السنوات الأخيرة والتي تدخل ضمن تطبيق جدول أعمال القرن 21، أعطت نتائج جديرة بالاعتبار في العديد من الميادين، لكن توجد الكثير من النقائص.

ففي دراسة قام بها المكتب الدولي للعمل BIT حول الوضع الاجتماعي في الجزائر، فقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يصعب الحديث عن التنمية المستدامة في ظل الوضع الراهن وهذا لسببين:

- حادثة عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر القائم على قواعد اقتصاد السوق. وعليه فإن الميكانيزمات القادرة على القيام بذلك غير متوفرة وحتى وإن وجدت فإنه غير ممكن تطبيقها بشكل كامل.
- إن الميكانيزمات التي تساعد في تطبيق دولة القانون واحترام مبادئ الحكم الراشد غير موجودة، وحتى وإن وجدت فإنه لا يمكن تطبيقها نظرا لانتشار ما يسمى الاقتصاد الموازي وتفاقم ظاهرة تغليب المصالح الشخصية في إدارة العلاقات بين الأطراف ذات المصلحة وعلى جميع المستويات.

ثانيا: واقع البيئة في المجال الصناعي في الجزائر

تم إجراء تشخيص لوضع البيئة في الجزائر وقد تمت السلطات العمومية تقريرها حول واقع ومستقبل البيئة في الجزائر والذي تم اعتماده كأرضية لوضع البرنامج الوطني للبيئة والتنمية المستدامة.

❖ من ناحية البرامج²:

- وضع برامج بيئية وطنية تمتد من سنة 2001-2010 يتم دعم هذه البرامج من الناحية المالية من طرف إنشاء الصندوق الوطني للبيئة ومكافحة التلوث يهدف هذا الصندوق إلى تقديم مساعدات مالية للمؤسسات الصناعية التي تسعى في جهودها إلى القضاء على مصادر التلوث أو التحكم فيها من خلال إنشاء وحدات لتجميع النفايات ومعالجتها.
- إدماج الرسم البيئي منذ سنة 2005 انطلاقا من مبدأ على من يلوث البيئة أن يدفع الثمن، الهدف من ورائه هو حث المؤسسات الصناعية على انتهاز تصرفات أكثر حماية للبيئة.

- في هذا الصدد تم إدخال الرسم البيئي في قانون المالية لسنة 2005
- #### ❖ من الناحية التشريعية³:

- تم صياغة جملة من القوانين منذ سنة 2001 وأهمها:
- قانون 19.01 المؤرخ في 12/12/01 المتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها؛
- قانون 2001 المؤرخ في 12/12/01 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛
- قانون 10.03 المؤرخ في 19/07/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون 03.04 المؤرخ في 23/07/04 المتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية

- المستدامة؛
- قانون 09/04 المؤرخ في 14/08/04 المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة؛
- قانون 20/04 المؤرخ في 25/12/04 المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبيرة وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم 06 – 07 المؤرخ في 13/07/07 يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها
- وتم صدور قانون تنفيذه أكتوبر 2009 يتعلق بالرسم على النشاطات الملوثة أو الخطيرة على البيئة⁴، كما تمت المصادقة على جملة من الاتفاقيات الدولية منها وأهمها بروتوكول كيوتو.
- 3. إنشاء جملة من الهيئات والمنظمات المعنية مباشرة بالتنمية المستدامة منه⁵:
- ✓ المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج النظيف؛
- ✓ المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة؛
- ✓ المركز الوطني للتكوين في البيئة؛
- ✓ المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة ؛
- ✓ المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ؛
- ✓ المجلس الوطني للجبل وإنشاء صندوق الجبل
- 1. وضع أدوات للإدارة البيئية:
- تشتمل الأدوات التي تم وضعها في إطار إدماج البيئة ضمن انشغالات التسيير على مستوى المؤسسات في الجزائر ما يلي⁶:
- القيام بحوالي 100 دراسة من خلالها تم تحليل الأثر البيئي للنشاطات الممارسة من طرف المؤسسات الاقتصادية؛
- مرافقة المؤسسات الاقتصادية في وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية أيزو 14001 في 2004
- إبرام عقود للفعالية البيئية تتضمن:
- تحديد الإجراءات المتعلقة بالحد من التلوث وتطبيق تلك الإجراءات؛
- إدارة النفايات الصلبة.
- يشمل العقد التزامات للطرفين، الوزارة والمؤسسة، من ضمن التزامات الوزارة:
- ✓ تقديم الدعم لمنظمات الأعمال في صياغة أهدافها الإستراتيجية التي تساعد في تحقيق الإنتاج النظيف والخطط التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف خاصة منها ذات البعد البيئي؛
- ✓ إسهام المنظمة في كل البرامج التي تديرها الوزارة والتي من خلالها يتم التفكير والتخطيط في القوانين والمعايير البيئية؛

- ✓ مساعدة المنظمة في وضع أنظمة للإدارة البيئية؛
- ✓ مساعدة المنظمة في وضع إجراءات للرقابة على إدارة النفايات ومكافحة التلوث.
- 2. المساعدات التقنية وإبرام اتفاقيات مع مؤسسات دولية متخصصة:
تطبيقا لبرنامج التأهيل البيئي نفذت الجزائر جملة من الاتفاقيات الثنائية هدفها الاستفادة من الخبرات التقنية لبعض الهيئات الدولية المختصة ومن بينها:
 - مشاريع التعاون التقني الجزائري الألماني ج ت ز GTZ:
يتضمن هذا التعاون القيام بجملة من المشاريع وأهمها:
✓ مشروع كون فورم 1997:
من خلال هذا المشروع تم تكوين جملة من الخبراء الجزائريين في مجال الإدارة البيئية وفي وضع المواصفة القياسية إيزو 14001.
✓ مشروع الإدارة البيئية المربحة:
GESTION ENVIRONNEMENTALE PROFITABLE
يهدف المشروع إلى تحقيق ثلاثة أهداف:
- تحقيق الفعالية الاقتصادية من خلال التقليل في التكاليف؛
. تخفيض الأثر البيئي من خلال التقليل من النفايات والمياه المستعملة والهواء المنبعث وكل المخلفات الأخرى؛
- توفير التنظيم المناسب الذي يسمح بإحداث التغيير في التسيير.
ساعد هذا المشروع بعض منظمات الأعمال في الحصول على شهادة إيزو 14001
✓ مشروع إيزو 14001 . لوزارة تهيئة الإقليم والبيئة :
يهدف المشروع إلى وضع أنظمة لإدارة البيئة بغية الحصول على شهادة إيزو 14001
وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد المسجل من قبل الدولة وعلى أصعدة متعددة اقتصادية واجتماعية وبيئية فإن الوضع البيئي لا يزال متدهورا نتيجة العديد من الممارسات السلبية.

المحور الثاني : معوقات التنمية المستدامة في الجزائر⁷:

وقد لوحظ ، أن معوقات كبيرة منها على الخصوص صعوبات تمويلية ومشاكل ذات صلة بالتمكن في التكنولوجيا وغياب أنظمة الإعلام الناجعة، قد أدت إلى الحد من مجهودات الجزائر من أجل تطبيق جدول أعمال القرن 21 منها:

أولاً: على مستوى المؤسسات

.محدودية أماكن تجميع النفايات الصناعية وقدرات معالجتها.
.ضعف الإعانات المالية الموجهة للمؤسسات من أجل وضع أنظمة إدارة مطابقة للمواصفات القياسية الدولية. فالإعانات التي تمنحها وزارة الصناعة من خلال المخصصات المالية
لصندوق تحسين تنافسية الصناعة في الجزائر تمثل 50% من تكلفة وضع نظام إدارة الجودة أو البيئة وكذلك تكلفة الحصول على شهادة المطابقة. في هذا المجال تحملت ميزانية الدولة حوالي 500 مليون دينار جزائري كنفقات موجهة لتمويل مثل هذه العمليات.
.الإقبال الضعيف على وضع أنظمة للإدارة المطابقة للمواصفات القياسية. إلى غاية نهاية سنة 2007 توجد 167 مؤسسة اقتصادية جزائرية حاصلة على شهادة إيزو 9001 و 06 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 14001 و 05 مؤسسات فقط حاصلة على شهادة إيزو 22000
.غياب تشريع يجبر المؤسسات على الإفصاح بنتائج أنشطتها الاجتماعية والبيئية.

ثانياً: على المستوى العام

- الفقر الذي هو أساس لكثير من المعضلات الصحية والاجتماعية والأزمات النفسية والأخلاقية، وعلى الدولة بمختلف مستوياتها المحلية والوطنية والاقليمية أن تضع من السياسات التنموية وخطط الإصلاح الاقتصادي، ما يقضي على هذه المشاكل بإيجاد فرص العمل، والتنمية الطبيعية والبشرية والاقتصادية والتعليمية للمناطق الأكثر فقراً، والأشدّ تخلفاً، والعمل على مكافحة الأمية.
- الديون التي تمثل -إضافة إلى الكوارث الطبيعية بما فيها مشكلات الجفاف والتصحر والتخلف الاجتماعي الناجم عن الجهل والمرض والفقر- أهمّ المعوّقات التي تحول دون نجاح خطط التنمية المستدامة وتؤثر سلباً، ومن واجب الجميع التضامن للتغلب على هذه الصعوبات حماية للإنسانية من مخاطرها وتأثيراتها السلبية على المجتمع.
- الحروب والمنازعات المسلحة ودليل ذلك أزمة التسعينات والاحتلال الأجنبي التي تؤثر بشكل مضر على البيئة وسلامتها، وضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الداعية إلى إنهاء الاحتلال الأجنبي ووضع تشريعات والتزامات تحرّم وتجرم تلويث البيئة أو قطع أشجارها أو إبادة حيواناتها، ومراعاة الكرامة في معاملة الأسرى طبقاً للقوانين الدولية وعدم التمثيل بالموتى ومنع تخريب المنازل والمنشآت المدنية ومصادر المياه.

- التضخم السكاني غير الرشيد وخاصة في المدن فالجزائر شهدت في السنوات الاخيرة نزوح ريفي رهيب، وتدهور الأحوال المعيشية في المناطق الريفية وتزايد الطلب على الموارد والخدمات الصحية والاجتماعية، مما أدى بتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية وتلوث الهواء وتراكم النفايات.
- تدهور قاعدة الموارد الطبيعية واستمرار استنزافها لدعم أنماط الإنتاج والاستهلاك الحالية مما يزيد في نضوب قاعدة الموارد الطبيعية وإعاقة تحقيق التنمية المستدامة.
- عدم توفر التقنيات الحديثة والخبرات الفنية اللازمة لتنفيذ برامج التنمية المستدامة وخططها.
- نقص الخبرات اللازمة لتمكين من الإيفاء بالالتزامات حيال قضايا البيئة العالمية ومشاركة المجتمع الدولي في الجهود الرامية لوضع الحلول لهذه القضايا العشوائية.
- ضعف المؤسسات التعليمية و البحثية وتأخرها عن مواكبة مسيرة التقدم العلمي و التقني في العالم وكذلك عن حداثة تجربة المجتمع المدني وعدم مشاركته الفعالة في وضع وتنفيذ استراتيجيات وبرامج التنمية المستدامة .
- عدم ملائمة بعض التقنيات و التجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في الجزائر ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها . كما أبرز نقص الموارد المالية وتدني وضع البنية التحتية.

1- مشكل التصحر:

يعد التصحر مشكلة رئيسية تؤثر في مستقبل الزراعة في الجزائر، بالإضافة إلى التعرض بصفة عامة لظروف مناخية قاسية ، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ، كما أشار إلى محدودية الموارد الطبيعية و سوء استغلالها ، بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة.

2- مشكلة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية:

هناك مساحات هائلة يتم تحويلها إلى مباني، مع فقدان كميات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق والطفيليات ولقد انخفض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، من 1.1 هكتار في عام 1962 إلى 0.35 هكتار في عام 1980، ويتوقع أن تقل عن 0.15 مع منتصف القرن الحالي.

3- تلوث الهواء:

تشكل السيارات خاصة القديمة منها أهم ملوث للبيئة في المدن الكبرى، ففي الجزائر هناك نسبة عالية من السيارات المفترض إبعادها من الاستعمال، إضافة إلى الحجم الهائل للنفايات الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب ويقدر حجمها بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 220 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و 29 ألف طن فضلات سامة.

4- تلوث المياه:

يجمع علماء البيئة على المستوى العالمي أن الألفية الثالثة هي ألفية الذهب الأبيض (الماء الصالح للشرب) ، هذا نظرا لتوقع نقص في عرض هذا الأخير مقابل الزيادة في الطلب العالمي عليه.

هذه الإحصائيات توضح أن الاهتمام بالجانب البيئي في الجزائر لا يسير ولا يتطور بنفس المسار وبنفس الوتيرة التي تعرفها الدول الرائدة في هذا المجال.

ثالثا : على المستوى الاجتماعي

- غياب التمثيل النقابي في الجزائر خاصة منها في القطاع الخاص.
- انتشار ظاهرة الفساد بأشكاله الشتى من تغليب المصلحة الشخصية والمحسوبية والنفوذ الشخصي وكذلك انتشار الرشوة وتبييض الأموال. فالجزائر توجد في مرتبة جد متقدمة ضمن قائمة الدول التي تعاني من هذه المشاكل مما يجعل منها دولة لا تعتمد على مبادئ الحكم الرشيد.
- غياب الحريات فيما يتعلق بالتمثيل النقابي وكذلك وجود نوع من تمييز بين النقابات حتى وان كان القانون يتيح ذلك ويحمي الحريات النقابية إلا أن الواقع يطبق عكس ذلك.
- لا يوجد إلحاح من المحيط يجعل من المؤسسات لأن تكون أكثر إفصاحا ليس فقط في تقاريرها المالية ولكن أيضا حول أدائها في القضايا الرئيسية الاجتماعية والأخلاقية فما يميز المؤسسات في الجزائر أنه معظمها مغلق وهى تتعامل وتتفاعل مع دائرة صغيرة من الأطراف وهم المستثمرين والشركاء وتعمل في ظل أدنى مستوى من الإفصاح.
- تفشي ظاهرة البطالة والفقر حيث بلغت نسبة البطالة سنة 2009 بـ 9.4 % بعدما كانت 12.1 في عام 2000 حسب تصريح وزير التضامن جمال ولد عباس يوم 18 أكتوبر 2009⁸

المحور الثالث : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر

تحققت إنجازات كثيرة في مجال التنمية المستدامة في الجزائر فهناك مشاريع محققة وأخرى في طور الانجاز، كما بادرت وزارة المالية في إطار البرنامج الموجه لدعم النمو وتهيئة الإقليم بتخصيص 36.5 مليار دينار كغلاف مالي لدعم التنمية المستدامة من خلال إنجاز المشاريع التالية⁹:

أولا : المشاريع المنجزة

- 1- مشروع حماية الساحل
- 2- مشروع حماية التنوع البيولوجي
- 3- إنجاز مشروع خاص بالبيئة
- 4- مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب مثلا على مستوى الجزائر العاصمة وبعض المدن الساحلية الكبرى، لجأت الحكومة إلى إنشاء محطات تحلية مياه البحر والتي كلفت حوالي 25 مليون دولار

أمريكي، تصل قدرتها إلى 200 ألف متر مكعب يوميا حيث تم تدشينها في مارس 2004 م.
1- عمليات تحسين المحيط الحضري

2- وضع برنامج خاص بالبيئة وتهيئة الإقليم صدر في 2001 يهدف إلى :¹⁰

- إعداد إستراتيجية لإعادة توازن توزيع النشاطات ، السكان ووسائل التنمية.
- مكافحة أسباب النزوح الريفي وإنعاش المناطق المهمشة.
- المحافظة على البيئة وتثمين الأنظمة البيئية.
- وضع بنية حضرية حقيقية وتنظيم سياسة المدينة.
- ترقية التنمية المحلية والتسيير التساهمي.

لهذا الغرض صدرت سلسلة من القوانين من بينها تسيير ومراقبة وإزالة النفايات :

- 1- مشروع لإعادة تصريف الفضلات المنزلية في إطار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
قررت الوزارة إنشاء 600 ألف مؤسسة على أفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل.
- 2- في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ، تم إنجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات (CET) في أهم المراكز الحضرية للبلاد.
إضافة إلى هذا هناك أعمال هي قيد الإنجاز نذكر منها:¹¹
ثانيا : مشاريع قيد الإنجاز

- تشخيص الوحدات الملوثة قصد تحويلها من أماكنها
- وضع جهاز مراقبة للهواء
- مشروع إنجاز الحظيرة الطبيعية « دنيا » والتي تمتد على مساحة تفوق 200 هكتارين
- الجزائر العاصمة والمدينة الجديدة سيدي عبد الله.
- إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط (PAM)
- والذي يهدف إلى الحماية والاستعمال العقلاني والدائم لموارد الشواطئ في منطقة الجزائر العاصمة.

- تسجيل 26 موقع للمناطق الرطبة ذات أهمية دولية بعنوان اتفاقية رام سار RAMSAR
في أحواض أبيرة ، العصفير ملاح ، وطونقا بولاية الطارف كما تم الشروع في مشاريع التنمية
المستدامة على مستوى 7 مناطق نذكر منها :

- غابات الأرز بخنشلة .
- غابات السنبل بالجلفة .
- منطقة واد الطويل بتيارت .
- منطقة تين هنان بتمنراست .

أما العمليات الموجهة لحماية التراث الثقافي الأثري فتتعلق بـ :

- قصبة الجزائر ، قصر الداوي بوهراو و قسنطينة ، حضيرة طاسيلي والأهقار ، منطقة الميزاب ، قلعة بني حماد ، قصور تمنطيط و متليلي. إن هذا المسعى التنموي يركز على مبادئ

التضامن والتنسيق، الحكم الراشد، والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة قصد دمج العالم الريفي في مسعى تجديدي في مستوى تطلعات السكان، فإنه تم إعداد إستراتيجية للتنمية الريفية المستدامة وكما تم إنجاز الكثير من العمليات في مختلف المناطق الريفية لمحاربة الانجراف، تطوير زراعة الأشجار المثمرة، ترقية الاقتصاد الريفي مع إنشاء فرص جديدة للشغل وهي اليوم تجسد عبر المئات من المشاريع الجوارية في مجال التنمية الريفية.

التوصيات:

إيجاد مصادر التمويل اللازم لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر والتزام الدول الصناعية بزيادة الدعم المقدم منها إعداد البرامج التنموية والصحية والتعليمية، فالدولة والمجتمع المحلي والإقليمي والوطني والمنظمات ذات الاختصاص، تشارك في المسؤولية -على تفاوت بينها- وهي مطالبة بالمساهمة في رعاية الطفولة والأمومة، وتأسيس البنى التحتية والمرافق، وذلك بتمويل برامج التنمية المستدامة، ووضع الخطط والسياسات الفاعلة في هذا المجال، وتقاس أهلية هذه الأطراف جميعاً وكفاءتها، بمقدار ما تقدمه من خدمات في هذه المجالات الحيوية، وبمقدار عنايتها بتطوير برامج العمل التنموي على المستويين الحكومي والشعبي ومؤسساته.

تحقيق التكامل وتشجيع الاستثمار الداخلي والأجنبي من خلال إيجاد شراكة حقيقية بين الدول الصناعية والدول النامية المجاورة، وعلى المؤسسات الجزائرية تحقيق فرص أفضل لمنتجاتها للمنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من خلال منظمة التجارة العالمية. إيجاد وسائل تمويل جديدة لدعم جهود التنمية للدولة.

نقل وتطويع التقنيات الحديثة الملائمة للبيئة وتشجيع الباحثين، وتوفير إمكانيات العمل العلمي لهم باعتباره من أسباب تطوير العمل التنموي واستمراره، ويرتبط بذلك نشر الوعي بأهمية التفكير العلمي والبحث في مجالات التنمية المستدامة، وتطوير وسائل العمل في هذا المجال، ونقل المجتمع بذلك إلى مراحل متقدمة من الرقي والتنمية في وقت أسرع وبتكلفة أقل.

حماية التراث الحضاري: للتراث الحضاري دورٌ أساسي في عنصر التنمية المستدامة لكونه يسهم في تأكيد الذاتية الثقافية، ويحافظ على خصوصياتها، ويحمي هويتها من الذوبان، ويساعد على بناء الشخصية المستقلة للأفراد والجماعات، ويمنح العمل التنموي دفعةً ذاتية أقوى في الدفاع عن الشخصية الوطنية والدينية، وصيانة المستقبل المشترك، ولذا فإن التأكيد على الأبعاد الروحية والأخلاقية التي تدعو إليها الأديان السماوية يؤثر إيجابياً في الدفع بالتنمية نحو الخير والعمل الصالح والتكافل الاجتماعي. . التضرر من الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي لمجابهة قضايا البيئة العالمية ومسؤولية المجتمع الدولي في مساعدة الدول الإسلامية المتضررة. تأمين مشاركة كاملة وفعالة لكل الدول النامية داخل مراكز اتخاذ القرار والمؤسسات

الاقتصادية الدولية وتعزيز الجهود التي تهدف إلى جعل دواليب الاقتصاد العالمي أكثر شفافية وإنصافاً واحتراماً للقوانين المعمول بها على نحو يمكن للدولة من رفع التحديات التي تواجهها بسبب العولمة.

الخاتمة :

مسايرة مؤشرات التنمية المستدامة أصبحت حتمية لا مفر منها من أجل عدم التخلف عن ركب الأمم سياسياً من جهة ومن جهة أخرى اقتصادياً كون أن ثرواتنا المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة مما يعكس مدى ملائمة الماضي في تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة من استغلال لطاقات المتجددة وعدم المساس بنصيب الأجيال القادمة من الثروات.

فالجزائر كغيرها من دول العالم أدركت حقيقة المشاكل البيئية وبادرت في الآونة الأخيرة إلى اعتماد برامج ملائمة لتهيئة الإقليم وتشريع قوانين للحد من هذه المشاكل في إطار التنمية المستدامة، إلا أن معظمها بقي حبر على ورق. وفي هذا الصدد نرى ضرورة الإلزام في تطبيق القوانين والتشريعات وكذا إعادة تأهيل للبنى التحتية، وتكثيف سياسات الوعي البيئي وتطبيق مبادئ الحكم الراشد والمشاركة التي تشكل العناصر الأساسية لسياسة التنمية المستدامة.

الهوامش :

- 1 <http://islamfin.go-forum.net/montada-f19/topic-t611.htm>
- 2 بقّة الشريف ، العايب عبد الرحمان، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الاقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، مداخلة ضمن ملتقى التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سطيف، 2008، ص 17 .
- 3 المرجع نفسه، ص 17 .
- 4 <http://www.joradp.dz/HAR/Index.htm>
- 5 www.univ-chlef.dz/seminaires/seminaires_2008/.../com_dic_2008_27.pdf
- 6 www.startimes2.com/f.aspx?t=20663775
- 7 www.ingdz.com/vb/showthread.php?t=58069 – Algéri
- 8 www.Magharibia.com/cocoom/awi/xhtml1/ar/keyword/issue/poverty
- 9 www.matet.dz
- 10 جنان عبد المجيد في مقياس التنمية المحلية المستدامة المحاضرة الثالثة بعنوان المخطط الوطني لتهيئة الاقليم، محاضرات السنة الأولى مدرسة الدكتوراه إدارة الأعمال والتنمية المستدامة، 2010/ 2009 .
- 11 جنان عبد المجيد، المرجع نفسه.